مجلة العلوم التربوية والنفسية
العدد الثالث والعشرون – المجلد الثاني
سبتمبر 2018 م
ISSN: 2522-3399

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل بمحافظة ظفار بسلطنة عمان

نورة أحمد العصيمي
وزارة التعليم || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام التعليم في عمان بمراحله المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على مدى رضا المنفذين للبرامج والمشاريع التطويرية في العملية التعليمية بعمان من وجهة نظر المعلمات والمعلمين الأوائل وكيفية استفادة التعليم السعودي من التجربة العمانية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة. عدد أفراد العينة (33) من المعلمين والمعلمات الأوائل بمحافظة ظفار بسلطنة عمان. وخلصت الدراسة إلى أن أفراد العينة موافقون بشكل كبير على فاعلية المشاريع والبرامج من النواحي التخطيطية، أما بالنسبة للنواحي الفنية فقد تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج، كما وأشارت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية أحد المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من النواحي التربوية، وقد جاءت نتائج النواحي التقويمية توضح تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة عمان في تطبيقها لبرامج مكتب التربية العربي لدول الخليج حيث تضمن تطبيقها لبرنامجي المهارات الحياتية والقرية المتعلمة، وأهمية إصدار دليل للبرامج والمشاريع التطويرية لكل دولة من دول الخليج العربي، بالإضافة الى توسيع عملية تبادل الخبرات والتجارب بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، البرامج التعليمية، المشاريع التعليمية.

المقدمة

اهتم الإسلام بالعلم اهتماماً بالغاً؛ لأنه سبيل معرفة الله تعالى وتوحيده وعبوديته، ولأن العلم أساس نهضة الأمم وتقدمها وحضارتها، وهو سبب سعادة المرء في الدنيا والآخرة. وتأتي الدعوة إلى العلم والعمل في القرآن الكريم والسنة المطهرة بصيغ شتى، بعضها أمر به، أو ترغيب فيه، وبعضها نهي عن ضده، حيث قال الله تبارك وتعالى: (أفلا يتفكرون) [الأنعام: 50] وقال سبحانه: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[الزمر: 9] وقال سبحانه: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) [المجادلة: 11] وقال سبحانه (وقل رب زدني علما) [طه: 114].

تهدف التربية الحديثة إلى استثمار التعليم من خلال إعداد الإنسان للحياة، وتوظيف طاقاته من أجل خدمة المجتمع، حيث أصبح الاستثمار في رأس المال البشري سمة من سمات العصر الحالي، الذي هو عصر المعلومات والتقنيات ومواكبة التطورات والتغيرات، وإذا كانت أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العالم تتأثر بهذه الظواهر فإن التعليم هو الآخر يتأثر بها، بل يؤثر فيها ليصبح قوة حقيقية، ووسيلة للتسابق والتنافس. (شبلاق، 2006)

لم يعد التعليم قضية خدمات بل قضية أمن قومي، واستثمار في البشر ترتبط به تنمية قدرات الشعب الإنتاجية والاقتصادية والعسكرية، وأصبحت القضية هي إعداد وتأهيل شباب قادر مسلح بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا، وإن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم وأن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير وتحسين جودة التعليم.

ويعتبر هذا العصر عصر العلم والمعلومات، فالتعليم اليوم لم يعد مسألة جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقة بل والوحيدة هي التعليم وإن كل الدول التي أحرزت شوطاً كبيراً في التقدم، تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها. انطلاقاً من أهمية التعليم حرصت دول الخليج العربي في كافة مؤسساتها للنهوض بالتعليم، فجعلته إلزامياً على أفردها، وبذلت كل السبل لجعله متاحاً للجميع، وخصصت جل موازنتها له، وأنشئت (مكتب التربية العربي لدول الخليج) لتطوير التعليم وتبادل الخبرات فيما بينها. (المصري، 2017)

ويتبين مما سبق أن التعليم هو المرتكز الأساسي للأمم، والذي تبنى عليه نهضتها الحضارية وسبقها الثقافي، حيث تبنى شخصيات أبنائها وبناتها مما يجعلهم لبنات إيجابية في بناء مجتمعها وتماسكه، وتجاوز مشاكله.

ووعياً بهذه الأهمية، فقد تناولتُ الكثير من الأبحاث والدراسات المواضيع الخاصة بالتعليم والتعلم بالبحث والدراسة والإعداد لتطبيق استراتيجيات جديدة تسهم في الارتفاع بالتعليم ومن ضمن هذه الاستراتيجيات الارتقاء بالمناهج وتحسينها، وتبادل الخبرات التعليمية بين بلدين، الارتقاء بالكادر التدريسي وغيرها. بناءً على ما تقدم، فإن موضوع هذا البحث يتتبع التعليم في سلطنة عمان إحدى دول المجلس، من جميع الجوانب بداية من تاريخ تطور التعليم، ومراحله، وطرق التقويم المتبعة فيه، والمشاريع والبرامج التطويرية إلى الرؤى والتطلعات العمانية في التعليم، متخذة من محافظة ظفار نموذجًا لتطوير التعليم للسلطنة منتهيةً برصد نتائج الاستبيان الخاص بقياس مستوى رضا المعلمات والمعلمين الأوائل عن البرامج والمشاريع التطويرية في المتبعة وبالتالي التوصيات.

مشكلة الدراسة:

لقد حظيَ الاهتمام بالمنهج وتطويره بالكثير من العناية ولا سيما في كثير من دول العالم بغية التطوير ومسايرة المستحدثات الحضارية والعلمية المعاصرة، فدولتا كاليابان وألمانيا استشعرتا أهمية إصلاح نظامهما التعليمي بعد الحرب العالمية الثانية فتغير وضعهما للأفضل، وكذلك أمريكا استشعرت الخطر المحدق بنظامها التعليمي، وخلصت في أبريل 1983م بإصدار تقرير موجه إلى الشعب الأمريكي تحت عنوان (أمة في مواجهة الخطر) جاء فيه أن هناك اتجاهاً نحو التحصيل الأقل جودة وقبول مستويات متدنية من أداء الطلاب وهو الأمر الذي ينذر ويهدد الشعب الأمريكي بفقد مكانته العلمية والاقتصادية وأيضًا ثقافته وقيمه الاجتماعية، لذا تستفيد منه الدول النامية في عالمنا العربي، حيث اشعر المسؤولون في وزارات التربية والتعليم في العالم العربي والخليجي وعمدوا إلى التطوير مستندين إلى سياسة تعليمية واضحة تقوم على أسس من الدين الإسلامي الحنيف وثوابت العقيدة والأصالة المستمدة من تاريخنا وتراثنا وثقافتنا العربية الأصيلة.

يشير المؤتمر السابع لوزارة التربية والتعليم في مسقط عام(2010) إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي، وبين ما تحتاج إليه لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية، وأن الأمل في منهجيات الإصلاح التعليمية ضئيل ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية تعزز العلاقة بين المؤسسة التربوية والمجتمع المحلي، وتحدث إصلاحاً حقيقياً، بالإضافة إلى النقد الشديد للعمليات الإدارية داخل المنظومة المدرسية، واعتبارها عمليات مختلة في كثير من المجتمعات. (مؤتمر وزارة التربية والتعليم، 2010)

وبما أن سبل التغيير والتطوير كثيرة، وجد الباحث ضرورة إجراء هذه الدراسة -والتي تتعلق بدراسة مدى فاعلية تطبيق المشاريع والبرامج التربوية على النظام التعليمي- للارتقاء بمستوى التعليم في المملكة.

وبما أن عمان من دول مجلس التعاون التي تسعى كغيرها للتطوير والتحسين في العملية التعليمية، حيث أن عُمان اليوم تتمتع بتعليم متكامل الأركان، وتعتمد وزارة التعليم لتطوير التعليم وتوفير برامج وخدمات متعددة،

فطفل اليوم هو رجل المستقبل، وإعداده يتطلب استمرارية حيث تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على واقع عملية التطوير الفعلي في التعليم لاعتبار أن نظام التعليم في عُمان يمثل عنصرًا من العناصر الرائدة في تغيير نظام تعليمها من النظام التقليدي (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، إلى خطط خمسية معتمدة على التقسيم التالي (تعليم أساسي، وما بعد الأساسي)، حرصًا منه لمواكبة التغيرات العالمية والأخذ بمتطلبات عصر الثقافة والمعلومات، حيث تعمد إلى تبني وتصميم مشاريع وبرامج تطويرية. وبناء عليه فقد كانت الأسباب الدافعة للقيام بهذه الدراسة تتبلور فيما يلي:

1- الكثير من المشاريع والبرامج التطويرية التي يتم تبنيها غالبًا يتم إلغائها قبل ظهور أثرها والوقوف على نتائجها رغم أنها تستهلك غالبية ميزانية التعليم.
2- أن الكثير من المشاريع والبرامج التطويرية تكون برّاقة في تصميمها إلا أن الخطأ يكمن في التطبيق.
3- كون عمان دولة ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج.
4- عمدت دولة عمان بالسنوات العشر الأخيرة بتغيير النظام التعليمي التقليدي السابق.
5- كونه تعمد إلى المشاركة في الإعداد والتطبيق لبعض البرامج المقترحة من مكتب التربية لدول الخليج العربي.
6- أن الباحثة تشرفت بمقابلة نماذج مشرقة في تبني فكرة التطوير من منسوبات التربية والتعليم في عمان.

أسئلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

السؤال الرئيس: "ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل" بسلطنة عمان محافظة ظفار أنموذجا؟

ومنة تتفرع الأسئلة الآتية:

1- ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من ناحية البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة؟
2- ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التخطيطية؟
3- ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التربوية؟
4- ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي الفنية؟

أهداف الدراسة:

1. بيان مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من ناحية البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة.
2. بيان مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التخطيطية.
3. بيان مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التربوية.
4. بيان مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي الفنية.

5. بيان مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التقويمية.

أهمية الدراسة:

لعل الدراسة الحالية تكتسب أهميتها من التالي:

الأهمية النظرية

تكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في أنها:

1. تدعم التعرف على نظام التعليم في عمان باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي.
2. تدعم التعرف على المشاريع والبرامج التطويرية ومدى جودة تنفيذ تلك المشاريع.
3. نشر فكر تبادل الخبرات بين البلدان العربية.
4. تعزيز دور المشاريع والبرامج التربوية التطويرية وإظهار أثرها على النظام التعليمي.

الأهمية التطبيقية

1. قد تساعد صناع القرار في التعرف على كيفية استفادة التعليم السعودي ودول مجلس التعاون من التجارب العمانية من المشاريع والبرامج التطويرية لنظام التعليم لديها ووضع استراتيجيات لتطبيق هذه التجارب للحصول على القيم المستفادة منها.
2. قد تسهم في مواكبة التغيرات والتطورات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم بجميع مراحله
3. قد تفيد المسؤولين عن التعليم في المملكة للاستفادة من التجربة العمانية في الارتقاء بمستوى التربية والتعليم داخل مدارس المملكة من خلال تطبيق البرامج التربوية ذات الأثر الإيجابي على المسيرة التعليمية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

1. **الحد الموضوعي (التطبيقي):** في إطار أهداف الدراسة ومنهجيتها، فإن الدراسة الحالية ستقتصر على مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي.
2. **الحد البشري**: عينةٍ من المعلمين والمعلمات الأوائل بمحافظة ظفار بسلطنة عمان بلغ عددها (33).
3. **الحد المكاني:** طبقت الدراسة الحالية محافظة ظفار بعمان
4. **الحد الزماني:** طبقت هذه الدراسة في العام الجامعي 1438 – 1439هـ

مصطلحات الدراسة:

- **التعليم النظامي (التقليدي):** هو ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة، وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي. وفي معظم الأقطار يلتحق الناس بشكل منتظم وهو التعليم الذي يتم توفيره في المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية النظامية الأخرى.
- **المؤهل العلمي:** يعني تعبير المؤهل العلمي التحصيل التعليمي والدراسي الذي تم الوصول له أو الشهادات الدراسية والتدريبات التي تم الحصول عليها.

- **النظام التعليمي:** النظام هو عبارةٌ عن مجموعةٍ من المكوّنات التي ترتبط معاً داخل محيطٍ مشتركٍ بينها، ويقوم كلٌّ منها بوظيفةٍ محدّدةٍ مكمّلةٍ لوظائف بقيّة مكوّنات النظام، وتتّصل هذه المكوّنات معاً بتوفّر بيئةٍ مناسبةٍ؛ لتُنتِج في النهاية مخرجاتٍ مستهدفةً، وبالإمكان معرفة مدى نجاح النظام من خلال التغذية الراجعة التي يمكن الحصول عليها من النتائج. النظام التعليميّ هو الإطار الذي يضمّ عناصر العمليّة التعليميّة ومكوّناتها، سواءً كانت مكوّناتٍ حيةً، مثل: الطلاب، والمعلمين والهيئة الإداريّة، والعاملين كافّةً، أو مكوّناتٍ غير حيّة، مثل: المناهج، والمقررات، والمباني، والقرطاسيّة، والأهداف والغايات، كما تدخل ضمن مفهومه العلاقات الوظيفيّة التي تربط هذه المكوّنات معاً، وكلّ ما يحدث بين هذه المكوّنات بسبب العلاقات التي تربطها معاً؛ لتأدية وظائف معيّنةٍ، وتحقيق أهدافٍ محدّدةٍ مسبقاً، كما يمكن تعريف النظام التعليميّ بأنّه مجموعة المبادئ والقيم التي توجّه العمليّة التعليميّة إلى طرقٍ مختلفةٍ؛ لتحقيق أهدافٍ محدّدةٍ مسبقاً، حيث تكون المؤسّسة وعنصرًا العصر والبيئة من الأمور المحدّدة.
- **مكتب التربية العربي لدول الخليج:** هو منظمة خليجية عربية تعنى بالتربية والتعليم وعدد الدول الأعضاء فيها سبعة دول هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية اليمن الديموقراطية، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان ودولة قطر. أسس عام 1395 هجري الموافق 1975 ميلادي، ومقره الرئيس في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.(ويكبيديا).
- **التمويل:**
  - **التمويل لغة:** جاء في المعجم الوسيط (1977، ج2، 92-78) مال مولاً، ومؤلاً: كثر ماله، ومال فلاناً أعطاه مالاً وتعني (مَولَه): قدم له ما يحتاج من مال والمال كل ما يملكه الفرد من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: أي ذو مال.
  - **التمويل اصطلاحاً:** عرفه الهندي (1986، 187) التمويل على أنه تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي.
- **جودة: Quality**
  - **الجودة لغة:** بمعنى الشيء الجيد وهي مصطلح لغوي يطلق على من كلف بعمل فأجاده. ومصطلح الجودة في القرآن الكريم متمثل في لفظ الجياد في الآية الحادية والثلاثين من سورة (ص) في قوله تعالى: "وإذا عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد" أي حينما عرض على سليمان -عليه السلام- عشية يوم من الأيام (بعد العصر) الخيل الصافنات أي الواقفة على طرف الحافر كناية عن النشاط والحيوية، والقوة والتأهب والانطلاق والانقياد. أما لفظ الجياد: فيعني الجيدة في الجري والانقياد، التي تؤدي ما يطلب منها بصورة جيدة. وانطلاقاً من هذا الوصف القرآني المجيد للخيل، وقوفاً وانطلاقاً أطلق لفظ جواد على الحصان لما يمتاز به من جري سريع قوي بصورة جيدة. (جرادة، 2004: 14)
  - **الجودة اصطلاحاً:** تعني الوفاء بجميع المتطلبات المتفق عليها بحيث تنال رضا العميل ويكون المنتج ذو جودة عالية وتكلفة اقتصادية. (فراج: 2006)

ويرى الباحث أن مصطلح الجودة في هذه الدراسة يعني: الوفاء بجميع متطلبات العملية البحثية العلمية؛ لتحقيق نوعية الإنتاج التي يتعين تحقيقها في مختلف قطاعات التنمية.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً/ الإطار النظري:

العوامل المؤثرة في نظام التعليم (الحلاج، د.ت):

يختلف نمو السكان وتوزيعهم ما بين القرية والمدينة، ولذا يجب مراعاة نمو وتوزيع السكان عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية، وذلك بحسب توزيع السكان ونموهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقاً لأعداد الطلاب. وتعكس السياسة التعليمية الواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه، وهي صدى له، ولذا يتوقف نجاح السياسة التعليمية على عدد من العوامل السياسة، والاجتماعية، والاقتصادية التي تؤثر في صياغة السياسة التعليمية والتخطيط لتنفيذ موادها، وتحديد مسارات التنفيذ، ومن تلك العوامل: -

1- **العامل السياسي:** يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له، ذلك أن النظام التعليمي بأنواعه ومراحله يحدد وفق نوع الحكم في الدولة وتوجهات الحاكم، الظروف التي تفرض نفسها على الدولة، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها، وهي ظروف داخلية، كالمظاهرات، والإضرابات، والحروب الطائفية...إلخ.

2- **العامل الاقتصادي:** يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة سلباً وإيجاباً، فللعامل الاقتصادي كبير الأثر في ميزانيات التعليم، التي يحتاجها نظام التعليم، بل إن المفهوم الجديد للتعليم على مستوى العالم أنه عملية استثمارية، وأصبح التخطيط للتعليم يعتمد على المؤشرات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة طرية، كلما ازدهر الاقتصاد ازدهر التعليم، وكلما ازدهر التعليم ازدهر الاقتصاد لاستفادته من مخرجات نظام التعليم.

3- **العامل الجغرافي:** يحدد المناخ السن اللائمة لبدء الإلزام، وموسم الإجازات الدراسية، وطول أو قصر اليوم الدراسي، وشكل المباني ومواصفات مواد البناء، والتأثيث والمختبرات وما تحتويه والوسائل التعليمية، كل ذلك يجب أن يخضع لظروف المناخ.

- الفرد يتأثر بالبيئة ويؤثر فيها، فالبيئة الجغرافية تلهم الإنسان بما تحتويه من الكثير من الظواهر الطبيعية، والتي تعد خبرة مربية.
- إن طبيعة البيئة تحدد محتويات البرامج الدراسية، وتحدد شكل الإدارة التعليمية ومواد الدراسة.

4- العامل الاجتماعي: يعد الدين من موجهات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم، فهو يؤثر في النظم التعليمية تأثيرا مباشراً، بل إن نشر التعاليم الدينية كان من أهم الدوافع لإنشاء المدارس ولذلك كان يتم بناء النظام التعليمي وفق الأسس الدينية التي يود المجتمع تقديمها للناشئة.

5- العوامل السكانية: يختلف نمو السكان وتوزيعهم ما بين القرية والمدينة، ولذا يجب مراعاة نمو وتوزيع السكان عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية، وذلك بحسب توزيع السكان ونموهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقاً لأعداد الطلاب. (إسماعيل، 2014)

بداية التعليم النظامي:

قد بدأ التعليم النظامي في سلطنة عمان بمعناه الحديث في العام 1930م حيث أنشئت مدارس محدودة تخضع للتخطيط والإشراف الحكومي وأخذت تدرس مناهج محددة المحتوى ومتعددة المواد ويدرسها معلمون تم تعيينهم من قبل الدولة ولهذه المدارس إدارة معينة أيضا، وشكلت هذه المدارس على ندرتها أساس التعليم النظامي في

عمان قبل عام 1970م. (http: //www.mohe.gov.om) بوابة سلطنة عمان التعليمية) ومن مزايا تقسيم السلم التعليمي إلى تعليم أساسي وتعليم بعد الأساسي أنه يكفل استمرارية الدراسة لجميع الطلاب حتى الصف العاشر، بما يساعد في سد منابع الأمية ويرفع من مدارك ومعارف الطلاب المتخرجين فيه وبتدريب بسيط يمكنهم الانخراط في سوق العمل. (ضحاوي، 2008)

التعليم التقني: ويشمل النوعيات التالية:

- **التعليم الثانوي التجاري**: توجد مدرسة ثانوية تجارية للذكور بمسقط وقد بدأ في عام 1980م ويقبل الطلاب الحاصلون على الإعدادية العامة.
- **التعليم الثانوي الزراعي**: يقبل الطلاب الحاصلون على الشهادة الإعدادية العامة ويمنح الشهادة الثانوية الزراعية، وقد افتتح في عام 1980م، ويوجد في منطقة الداخلية.
- **التعليم الثانوية الصناعي**: تم افتتاح المعهد الثانوي الصناعي في العام 1984م بمنطقة الباطنة (ضحاوي، 2008)

نشأة التعليم الخاص:

وبدأ التعليم الخاص منذ 1970، حيث أتاحت الحكومة العمانية الفرصة للقطاع الخاص-أفراداً ومؤسسات وشركات– للاستثمار في مجال التعليم من خلال إنشاء المدارس الخاصة التي تقدم خدمات التعليم لأبناء المواطنين والمقيمين بها. وحسب الإحصائيات التعليمية المتوافرة لدى وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 73/72 كانت توجد بالسلطنة مدرستان خاصتان يتلقى التعليم فيهما ما جملته (115) طالباً وطالبةً موزعين على مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمرحلة الابتدائية، كما بلغ عدد الهيئة التدريسية بالمدرستين (12) معلماً ومعلمةً. ثم استمرت المدارس الخاصة في النمو رأسياً وأفقياً من حيث عدد المدارس ومراحلها الدراسية وأعداد الطلبة المقيدين بها ليصل عدد المدارس في العام (2006/2005) (158) مدرسة خاصة يتلقى التعليم فيها عدد يربو قليلا على ثمانية وعشرين ألف طالباً وطالبةً، كما يأتي التعليم العالي في أرقى سلم المراحل التعليمية، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي سواءً كان في الجامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى تعني بالتعليم أو التدريب أو البحث العلمي وللتعليم العالي دور بارز في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أعلى مستويات ليكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في دفع حركة التنمية في البلاد (موسوعة ويكبيديا) دخلت العملية التعليمية مرحلة جديدة بعد استكمال البنية التحتية للتعليم العام، وتم توفير كل مستلزماته من وسائل وآليات لتدخل عُمان مع بداية عقد الثمانينات ميدان التعليم العالي بكل أبعاده وفق المنهج الذي اختطه السلطان قابوس، وحرصًا على تحقيق درجة كبيرة من التنسيق بين برامج وسياسات التعليم العالي وبين القطاعات الأخرى بما يتمشى واحتياجات التنمية الوطنية تم تشكيل مجلس التعليم العالي بمرسوم سلطاني الذي يقوم على رسم السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي. (رضا، 1990)

أما جامعة السلطان قابوس فقد صممت برامج الدراسة بها لتفي بمتطلبات إعداد الخريجين على مستوى رفيع علميًا وأكاديميًا من ناحية والوفاء باحتياجات قطاع العمل العماني لكوادر متخصصة من ناحية ثانية، وتأخذ جامعة السلطان قابوس بنظام الفصول الدراسية، وتمنح درجات الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه في عدد من التخصصات (موقع جامعة السلطان قابوس) وتوفير مختلف الخدمات وتنمية المهارات والجوانب الأخلاقية والاجتماعية والدينية والثقافية لدى الطلاب وربطهم بحركة المجتمع، فإنه يتم تطوير مرافق الجامعة بشكل متواصل فقد تم افتتاح مركز الخدمات الطلابية بالجامعة وتم إنشاء مبنى للمكتبة الرئيسية، وآخر لمركز الدراسات العمانية

الذي يعني بجمع وتوثيق المخطوطات العمانية والعناية بالبحوث والدراسات العمانية ولا سيما الخاصة بمرحلة النهضة العمانية الحديثة التي يقودها جلالة السلطان المعظم (وزارة الإعلام، 2003) (موقع وزارة التربية العمانية). وتجدر الإشارة إلى موضوع في غاية الأهمية يركز على توفير التمويل كأحد العناصر الهامة لتأسيس بنية فاعلة للبحث العلمي، وكما يتضح من الجدول التالي تتمايز الدول في مجال البحث العلمي بناء على ما تدخره من موارد مادية لتمويل هذا النشاط، بالإضافة إلى توفر المقومات الأخرى من مراكز بحثية متخصصة وكوادر مؤهلة وغيرها.

جدول(1) الإنفاق على البحث والتطوير ونسبة الإنفاق للناتج الإجمالي، ومساهمة القطاع الخاص وبراءات الاختراع خلال الفترة 1999-2002، بمليار الدولارات في عمان وبعض الدول المتقدمة

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (مليار دولار) -2002م	نسبة الإنفاق للناتج الإجمالي (%)	مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق (%)	براءات الاختراع (متوسط 1999-2001)
الولايات المتحدة	274.7	2.7	73	85.528
اليابان	127.9	3.1	74	118.535
البرازيل	6.2	1.1	40	555
اسرائيل	4.9	4.8	73	408
تركيا	1.3	0.6	33	40
المجر	0.7	1.0	35	219
شيلي	0.3	0.5	26	21
سلطنة عمان	0.02	0.1	لا يتوفر	لا يتوفر

المصدر: تقرير التنافسية العالمية لسلطنة عمان، 2004م

لم تتوفر بيانات عن مساهمة القطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث والتطوير في السلطنة، والتي نظن أن تكون متواضعة إن وجدت، بينما لم يتجاوز إجمالي المخصصات للإنفاق على البحث والتطوير 0.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ومع التسليم بضآلة الموارد المتاحة للبحث والتطوير في السلطنة إلا أننا نرى أن السبب الرئيسي في ذلك هو أسبقيات الإنفاق في دولة نامية كالسلطنة على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وعلى البنيات الأساسية وغيرها من أوجه الإنفاق الضروري والتي تستنزف معظم الموارد المتاحة (غرفة تجارة وصناعة عمان، 2005)

تطوير التعليم:

وبالنسبة لتطوير التعليم تم تطوير مراحل العمل الأولي للاستراتيجية من فريق وزارة التعليم العالي بمشاركة من وزارة التربية والتعليم، وخبير من اليونسكو قام بتنفيذ الدعم الفني للمشروع، وفي الوقت نفسه تم تكليف (12) فريقاً بحثياً محلياً من مجلس التعليم العالي للقيام بدراسات تهدف إلى بناء قاعدة بيانات ثرية ودقيقة للاستراتيجية. وتمت الاستعانة بالخبرات العالمية والمحلية التخصصية من خلال فريق من الخبراء الدوليين في مجال التعليم وفريق من الخبراء المتخصصين يمثل الوزارات والجهات المعنية بالتعليم في السلطنة (البسيوني، 2008) في إطار التطوير المتواصل للتعليم في سلطنة عمان تم تنفيذ عدة برامج تطويرية منها: برنامج تقويم وتطوير الأداء المدرسي، ومسابقة الإبداعي بين العاملين العمانيين في الحقل التربوي، ومشروع معالجة صعوبات القراءة وتطوير المختبرات المدرسية والتنمية المهنية للمعلم، وبنك الأنشطة التعليمية وغيرها، إلى جانب الاهتمام بالمعلمين وتدريبهم، وتنفيذ مشروع حاسب آلي لكل معلم وإدخال الحاسب الآلي في الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر من التعليم العام. بالإضافة إلى

استكمال المنهج العماني المطور لمرحلة رياض الأطفال بالمدارس الخاصة. كما توجه الوزارة عناية خاصة للأنشطة المدرسية المتنوعة، وتسعى إلى إذكاء روح المنافسة بين المدارس للفوز بكأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم الذي يمنح للمنطقة التي تفوز في المركز الأول في كل عام (بيومي، 2008) (رضا، 1990)، ومع ذلك أشارت دراسة اتضح عدم توفر الدورات التدريبية للمعلمين التي تدربهم بكيفية إنتاج المواد التعليمية وتطويرها مما شكل هذا صعوبة عند محاولة المعلمين توظيف التقنيات في خدمة التعليم. (آل البيت، د.ت).

ثانياً/ الدراسات السابقة:

يتضمن هذا القسم عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة للاطلاع على منهجيتها وعيناتها وأهدافها، والنتائج المستخلصة منها ومدى إمكانية استفادة الباحث منها، وفيما يلي سرد هذه الدراسات مع مراعاة التسلسل الزمني لها:

دراسة (عيسان، 2002)، وهدفت إلى كشف العلاقة بين واقع التعليم ومخرجاته، وبيان العوامل التي تعيق النظام الحالي عن تلبية متطلبات التنمية في سلطنة عمان؛ ووضع بعض المقترحات لتطوير التعليم في المرحلة الثانوية التي يتناولها البحث، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، **وتمثلت أداة الدراسة في** استبانة، تم تطبيقها **على عينة الدراسة من** (121) مديراً ومديرة، **وكشفت** النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التعليم في سلطنة عمان يحتاج إلى تطوير، خاصة على صعيد الكيف، وما يقدمه التعليم من خبرات ما زالت قاصرة على المشاركة والإسهام الفعال في تحمل تبعية المواجهة لتحديات ضغوط العولمة بكل أبعادها، والحاجة ماسة لإعادة تأهيل وتدريب المديرين للتعامل بموضوعية مع نظام التعليم الجديد، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول العوامل التي تعيق النظام الحالي عن تلبية متطلبات التنمية لدى مديري المدارس الثانوية من وجهة نظر وكلائهم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي والعمر وسنوات الخبرة والجنس.

دراسة (عزب، 2005)؛ هدفت إلى التعرف على مفهوم المدرسة الفعالة وأهدافها وملامحها وتقديم رؤية تحليلية للمدرسة الفعالة وإمكانية الإفادة منها في الواقع التعليمي في مصر، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالنسبة إلى مفهوم المدرسة الفعالة لا بد من تبني مفهوم جديد للمدرسة في التعليم في ضوء المفاهيم الحديثة وترجمة هذا المفهوم إلى واقع عملي من خلال مجموعة ركائز وأسس ترتكز عليها مثل الاستمرارية في التعلم والعمل، تحديد الأهداف والأدوار والتطوير المستمر المتسم بالشمولية والتكامل، بالنسبة إلى الأهداف يجب إعادة صياغة أهداف المدرسة في الواقع التعليمي وإضافة بعض الأهداف التي فرضتها التغيرات مثل: إكساب التلاميذ القدرة على امتلاك المعارف والحصول عليها في ظل ثورة المعرفة والتفكير الناقد والتعاون من أجل حل المشكلات وتحقيق مستوى متميز للطلاب في اللغات والعلوم والرياضيات والعلوم الفنية والحاسوب لأهميتها في هذا العصر.

دراسة (الصالح، 2007)، وهدفت إلى دراسة مقترح للإصلاح المدرسي الشامل من خلال التخطيط الشامل على مستوى الوزارة المشرفة على التعليم والتخطيط بدولة الإمارات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وبناء على فكرة الإصلاح المدرسي، اقترحت الورقة التوصيات التالية، النظر إلى الإصلاح المدرسي باعتباره منظومة متكاملة تأخذ في الحسبان جميع مستويات التخطيط والتنفيذ والمكونات التي تتضمنها هذه المستويات، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإصلاح المدرسي في مراحله المختلفة، توفير المرونة الكافية في مشروع الإصلاح من خلال تكييف إجراءات إدارات التعليم (ميزانية، سياسات) لدعم الإصلاح في مراحله المختلفة، وتأصيل مبدأ الاعتمادية الذي يبين علاقة الإصلاح المدرسي مع المكونات الأخرى في النظام التربوي، تأسيس نظام للتقويم ومتابعة تقدم

الطلاب باستمرار، وقياس مدى تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى تفعيل نظام التغذية الراجعة لإبقاء الإصلاح في المسار الصحيح لتحقيق أهدافه.

دراسة **(الظفيري، 2011)**: وهدفت إلى التعرف على درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي في وزارة التربية في دولة الكويت من وجهة نظر الإداريين. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلين وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة الدراسة من (350) موظف في وزارة التربية بدولة الكويت، وأظهرت نتائج الدراسة وجود درجة متوسطة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية في دولة الكويت من وجهة نظر الإداريين، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة، في وزارة التربية في دولة الكويت من وجهة نظر الإداريين تعزى للجنس، وتعزى للمؤهل العلمي لصالح حملة الماجستير، وتعزى لسنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الطويلة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الاطلاع على الدراسات السابقة في صياغة مشكلات الدراسة، وإثراء الجانب النظري من الدراسة، وبناء أداة الدراسة، والحصول على بعض المراجع، والفهم المعمق لموضوع الدراسة.

3- إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المراد دراستها تعبيراً كمياً وكيفياً، والذي يعمد إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفنيدها والوصول إلى استنتاجات تحسين الواقع وتطويرها حيث اعتمدت الباحثة في هذا الدراسة على مصدرين أساسيين هما: مؤلفات وأدبيات تدور في فلك نظام التعليم في عمان، وبعد ذلك من المصادر الأولية التي اعتمدت عليها تفرض طبيعة هذه الدراسة الاعتماد علي الأسلوب الاستطلاعي باستخدام الاستبانة.

أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج الوصفي المتبع في الدراسة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي الاستبانة، واعتمدت الباحثة على رصد آراء المعلمين والمعلمات الأوائل المشرفين على تنفيذ المشاريع التطويرية بسلطنة عمان، وقد تضمنت خمسة محاور رئيسية:

أولاً: البيانات الشخصية، وتتضمن المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي وعدد سنوات الخبرة.

ثانياً: النواحي التخطيطية.

ثالثاً: النواحي التربوية.

رابعاً: النواحي الفنية.

خامساً: النواحي التقويمية.

صدق الأداة وثباتها:

أولاً: الصدق الظاهري:

تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري، بهدف التأكد من مدى صلاحية الاستبانة وملاءمتها لأغراض البحث، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من الأكاديميين والمختصين، وطلب منهم إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى صدق وصلاحية كل فقرة من فقرات الاستبانة ومدى مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسيه، وإدخال التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الاضافة أو إعادة الصياغة.

حيث قدم السادة المحكمين العديد من التعديلات الجوهرية على أداة الدراسة، واستجابت الباحثة لهذه التعديلات، وقامت بإعادة صياغة الاستبانة في ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمين، حتى أخذت الاستبانة شكلها النهائي.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، وذلك بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة، والجداول التالية تبين نتائج التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة.

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

جدول (2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المشروعات والبرامج التطويرية جاءت وفق عملية تحليل الاحتياجات التعليمية.	.796**	.000
2	ارتباط الورش والدورات التدريبية للمشروعات والبرامج التطويرية بالاحتياج الفعلي للعملية التعليمية.	.832**	.000
3	أهمية المشاريع والبرنامج التطويرية لتحقيق الجودة في التعليم.	.659**	.000
4	المشاريع والبرنامج التطويرية لها علاقة بأهداف المنهج العامة.	.696**	.000
5	أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية واقعية.	.818**	.000
6	أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية قابلة للقياس.	.821**	.000

****دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع فقرات المحور الأول ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بالدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.684) و (0.840)، وبذلك نستنتج صدق الاتساق الداخلي في فقرات هذا المحور.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

جدول (3) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه للمرحل التعليمية.	.823**	.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
2	المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه لاحتياجات التلاميذ.	.743**	.000
3	المشاريع والبرنامج التطويرية مثير لانتباه التلاميذ.	.810**	.000
4	المشاريع والبرنامج التطويرية تقلل من جهود المعلمين تجاه تحصيل الطلاب.	.373*	.033
5	المشاريع والبرنامج التطويرية توفر تجاوب فعالة.	.707**	.000
6	المشاريع والبرنامج التطويرية توفر دليل للمناقشة والمتابعة.	.787**	.000

**دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01. *دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان جميع فقرات المحور الثاني ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بالدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.684) و (0.840)، وبذلك نستنتج صدق الاتساق الداخلي في فقرات هذا المحور.

3- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

جدول (4) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	قابلية التنفيذ للقرارات المتخذة بشأن المشاريع والبرنامج التطويرية.	.912**	.000
2	توفر الإمكانات المادية والمعنوية لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية.	.868**	.000
3	من منظور الجدوى الجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية يتم بيسر وانسجام وتفاعل من قبل الطلاب.	.912**	.000

دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان جميع فقرات المحور الثالث ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بالدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.684) و (0.840)، وبذلك نستنتج صدق الاتساق الداخلي في فقرات هذا المحور.

4- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

جدول (5) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المشاريع والبرنامج التطويرية ملائمة للمنهج- وكيفية الاستفادة منها.	.628**	.000
2	تناسب مقدار العائد وتكاليف المشاريع والبرنامج التطويرية من وجهة نظر المعلمين .	.522**	.002
3	إشراك الطلبة في تقييم جودة المشاريع والبرامج التطويرية.	.803**	.000
4	ملاحظة أن المشاريع والبرامج التطويرية تتشابه أو تتقارب في أهدافها ويمكن الاستغناء عن بعضها.	.648**	.000

دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان جميع فقرات المحور الرابع ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بالدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.684) و (0.840)، وبذلك نستنتج صدق الاتساق الداخلي في فقرات هذا المحور.

ثبات أداة الدراسة:

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها قياس ثبات أداة الدراسة وذلك للتأكد من أن الاستبانة تعطي نفس النتائج في حال لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، حيث تم استخدام طريقة ألفا- كرونباخ Cronbach's Alpha لحساب الثبات في البيانات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (6) معامل الثبات بطريقة ألفاكرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	6	0.863
المحور الثاني	6	0.832
المحور الثالث	3	0.860
المحور الرابع	4	0.547
الاستبانة ككل	19	0.926

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (0.547) كحد أدي لفقرات المحور الرابع، إلى (0.863) كحد أقصى لفقرات المحور الأول، هذا وبلغت قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.926)، ويشير ذلك لوجود ثبات جيد في البيانات، مما يدعم صحة البيانات التي تم جمعها من قبل أفراد عينة الدراسة بهذا الشأن.

مجتمع الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة المعلمين والمعلمات الأوائل بمحافظة ظفار.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة، حيث كان عدد أفراد العينة (33) من المعلمين والمعلمات الأوائل بمحافظة ظفار بسلطنة عمان.

النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة

جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	2	%6.1
بكالوريوس	31	%93.9
المجموع	**33**	%100

يتضح من الجدول رقم (7) أن (31) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 93.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (2) منهم يمثلان ما نسبته 6.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهما العلمي دبلوم.

جدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة
علوم	3	9.1
لغة انجليزية	3	9.1
تربية إسلامية	4	12.1
لغة عربية	6	18.2
دراسات إسلامية	2	6.1
رياضيات	6	18.2
كيمياء	4	12.1
جغرافيا	3	9.1
أحياء	1	3.0
تقنية معلومات	1	3.0
المجموع	33	%100

يتضح من الجدول رقم (8) أن (6) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 18.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم الأكاديمي لغة عربية وبنفس النسبة للرياضيات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (4) منهم يمثلون ما نسبته 12.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم الأكاديمي تربية إسلامية ونفس النسبة للكيمياء، مقابل(3) منهم يمثلون ما نسبته 9.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي علوم ونفس النسبة للغة الإنجليزية والجغرافيا، بينما (1) منهم يمثل ما نسبته 3.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصص أحياء ونفس النسبة لتقنية المعلومات.

جدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
سنة	4	12.1
سنتان	3	9.1
ثلاث سنوات	6	18.2
أربع سنوات	5	15.2
خمس سنوات	8	24.2
أكثر من خمس سنوات	7	21.2
المجموع	33	%100

يتضح من الجدول رقم (9) أن (8) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 24.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم خمس سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (7) منهم يمثلون ما نسبته 21.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أكثر من خمس سنوات، مقابل(6) منهم يمثلون ما نسبته 18.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم ثلاث سنوات، بينما (5) منهم يمثلون ما نسبته 15.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أربع سنوات، كما أن (4) منهم يمثلون

ما نسبته 12.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم سنة واحدة، و(3) منهم يمثلون ما نسبته 9.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم سنتان.

تطبيق أداة الدراسة

متغيرات الدراسة:

مثلت متغيرات الدراسة، في البرامج والمشاريع التطويرية في نظام التعليم بعمان وقد تضمنت أربعة أبعاد أولاً: النواحي التخطيطية، ثانياً: النواحي التربوية، ثالثاً: النواحي الفنية، رابعاً: النواحي التقويمية.

متغير المؤهل العلمي ومتغير التخصص الأكاديمي ومتغير عدد سنوات الخبرة.

أسلوب تحليل البيانات (المؤشر):

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

4- عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

- **إجابة السؤال الأول: ونصه" ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التخطيطية؟**

أولاً: النواحي التخطيطية:

للتعرف على مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التخطيطية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التخطيطية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموفقة

ؤ	العبارة	التكرار النسبة %	درجة الموافقة موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
3	أهمية المشاريع والبرنامج التطويرية لتحقيق الجودة في التعليم	ك	17	14	2	-	3.45	0.617	1
		%	51.5	42.4	6.1	-			
4	المشاريع والبرنامج التطويرية لها علاقة بأهداف المنهج العامة	ك	10	21	2	-	3.24	0.561	2
		%	30.3	63.6	6.1	-			

ؤ	العبارة	التكرار النسبة %	درجة الموافقة موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	المشروعات والبرامج التطويرية جاءت وفق عملية تحليل الاحتياجات التعليمية	ك	9	20	4	-	3.15	0.619	3
		%	27.3	60.6	12.1	-			
2	ارتباط الورش والدورات التدريبية للمشروعات والبرامج التطويرية بالاحتياج الفعلي للعملية التعليمية	ك	9	18	6	-	3.09	0.678	4
		%	27.3	54.5	18.2	-			
6	أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية واقعية	ك	5	23	5	-	3.00	0.559	5
		%	15.2	69.7	15.2	-			
5	أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية قابلة للقياس	ك	5	18	10	-	2.85	0.667	6
		%	15.2	54.5	30.3	-			
المتوسط العام							3.13	0.476	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية بمتوسط (3.13 من 4) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي (من 2.51 إلى 3.25) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية يتراوح ما بين موافقتهم بشدة على فاعلية بعض المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية وموافقتهم على فاعلية مشاريع وبرامج تربوية تطويرية أخرى بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية ما بين (2.85 إلى 3.45) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الرباعي واللتين تشيران إلى (موافق/ موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على فاعلية أحد المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية يتمثل في العبارة رقم (3) وهي "أهمية المشاريع والبرنامج التطويرية لتحقيق الجودة في التعليم " بمتوسط (3.45 من 4).

بينما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية خمس من المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التخطيطية تتمثل في العبارات رقم (4، 1، 2، 6، 5) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (4) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية لها علاقة بأهداف المنهج العامة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.24 من 4).
2- جاءت العبارة رقم (1) وهي " المشروعات والبرامج التطويرية جاءت وفق عملية تحليل الاحتياجات التعليمية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.15 من 4).
3- جاءت العبارة رقم (2) وهي: "ارتباط الورش والدورات التدريبية للمشروعات والبرامج التطويرية بالاحتياج الفعلي للعملية التعليمية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها في كثير من الأحيان بمتوسط (3.09 من 4).
4- جاءت العبارة رقم (6) وهي: "أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية واقعية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.00 من 4).
5- جاءت العبارة رقم (5) وهي: "أهداف المشاريع والبرنامج التطويرية قابلة للقياس" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.85 من 4).

- **إجابة السؤال الثاني: "ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي التربوية؟**

ثانياً: النواحي التربوية:

للتعرف على مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التربوية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التربوية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموفقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار نسبة %	موافق بشدة	درجة الموافقة موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
11	المشاريع والبرنامج التطويرية توفر تجاوب فعاله	ك	9	19	5	-	3.12	0.650	1
		%	27.3	57.6	15.2	-			
7	المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه للمرحل التعليمية	ك	8	19	6	-	3.06	0.659	2
		%	24.2	57.6	18.2	-			
9	المشاريع والبرنامج التطويرية مثيرة لانتباه التلاميذ	ك	8	15	10	-	2.94	0.747	3
		%	24.2	45.5	30.3	-			
8	المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه لاحتياجات التلاميذ	ك	4	22	7	-	2.91	0.579	4
		%	12.1	66.7	21.2	-			

رقم العبارة	العبارة	التكرار نسبة %	درجة الموافقة موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
12	المشاريع والبرنامج التطويرية توفر دليل للمناقشة والمتابعة	ك	6	17	10	-	2.88	0.696	5
		%	18.2	51.5	30.3	-			
10	المشاريع والبرنامج التطويرية تقلل من جهود المعلمين تجاه تحصيل الطلاب	ك	4	7	18	4	2.33	0.854	6
		%	12.1	21.2	54.5	12.1			
المتوسط العام							2.87	0.408	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية بمتوسط (2.87 من 4) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي (من 2.51 إلى 3.25) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية يتراوح ما بين موافقتهم على فاعلية بعض المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية وعدم موافقتهم على فاعلية مشاريع وبرامج تربوية تطويرية أخرى بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية ما بين (2.33 إلى 3.12) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الرباعي واللتين تشيران إلى (غير موافق/ موافق) على التوالي على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية خمس من المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية تتمثل في العبارات رقم (11، 7، 9، 8، 12) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (11) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية توفر تجاوب فعالة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.12 من 4).
2- جاءت العبارة رقم (7) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه للمرحل التعليمية" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.06 من 4).
3- جاءت العبارة رقم (9) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية مثير لانتباه التلاميذ" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها في كثير من الأحيان بمتوسط (2.94 من 4).
4- جاءت العبارة رقم (8) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية مناسبه لاحتياجات التلاميذ" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.91 من 4).

5- جاءت العبارة رقم (12) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية توفر دليل للمناقشة والمتابعة" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.88 من 4).

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون على فاعلية أحد المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية يتمثل في العبارة رقم (10) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية تقلل من جهود المعلمين تجاه تحصيل الطلاب" بمتوسط (2.33 من 4).

- **إجابة السؤال الثالث: "ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي الفنية؟"**

ثالثاً: النواحي الفنية:

للتعرف على مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي الفنية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (12) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي الفنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموفقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة				
13	قابلية التنفيذ للقرارات المتخذة بشأن المشاريع والبرنامج التطويرية	ك	7	20	6	-		3.03	0.637	1
		%	21.2	60.6	18.2	-				
15	من منظور الجدوى الجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية يتم بيسر وانسجام وتفاعل من قبل الطلاب	ك	6	18	7	2		2.85	0.795	2
		%	18.2	54.5	21.2	6.1				
14	توفر الإمكانات المادية والمعنوية لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية	ك	8	12	10	3		2.76	0.936	3
		%	24.2	36.4	30.3	9.1				
المتوسط العام								2.88	0.706	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية بمتوسط (2.88 من 4) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي (من 2.51 إلى 3.25) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية حيث وافق أفراد عينة الدراسة على فاعلية جميع المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية، وتراوحت متوسطات موافقتهم حول فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية ما بين (2.76 إلى 3.03) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى (موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية جميع من المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي الفنية تتمثل في العبارات رقم (13، 15، 14) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (13) وهي: "قابلية التنفيذ للقرارات المتخذة بشأن المشاريع والبرنامج التطويرية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.03 من 4).
2- جاءت العبارة رقم (15) وهي: "من منظور الجدوى الجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية يتم بيسر وانسجام وتفاعل من قبل الطلاب" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.85 من 4).
3- جاءت العبارة رقم (14) وهي: "توفر الإمكانات المادية والمعنوية لتنفيذ المشاريع والبرنامج التطويرية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها في كثير من الأحيان بمتوسط (2.76 من 4).

- **إجابة السؤال الرابع: "ما مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل من النواحي والتقويمية؟"**

رابعاً: النواحي التقويمية:

للتعرف على مدى فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات الأوائل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التقويمية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور النواحي التقويمية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموفقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		نسبة %	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة				
16	المشاريع والبرنامج التطويرية ملائمة للمنهج- وكيفية الاستفادة منها	ك	9	19	5	-		3.12	0.650	1
		%	27.3	57.6	15.2	-				
19	تناسب مقدار العائد وتكاليف المشاريع والبرنامج التطويرية من وجهة نظر المعلمين	ك	7	15	7	4		3.76	0.936	2
		%	21.2	45.5	21.2	12.1				

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة			
17	إشراك الطلبة في تقييم جودة المشاريع والبرامج التطويرية	ك	3	19	10	1	2.73	0.674	3
		%	9.1	57.6	30.3	3.0			
18	ملاحظة أن المشاريع والبرامج التطويرية تتشابه أو تتقارب في أهدافها ويمكن الاستغناء عن بعضها	ك	7	11	14	1	2.73	0.839	4
		%	21.2	33.3	42.4	3.0			
المتوسط العام							2.83	0.510	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية بمتوسط (2.83 من 4) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي (من 2.51 إلى 3.25) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية حيث وافق أفراد عينة الدراسة على فاعلية جميع المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية، وتراوحت متوسطات موافقتهم حول فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التربوية ما بين (2.73 إلى 3.12) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى (موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على فاعلية المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فاعلية جميع من المشاريع والبرامج التربوية التطويرية بالمدارس على النظام التعليمي من حيث النواحي التقويمية تتمثل في العبارات رقم (16، 19، 17، 18) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (16) وهي: "المشاريع والبرنامج التطويرية ملائمة للمنهج- وكيفية الاستفادة منها" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.12 من 4).
2- جاءت العبارة رقم (19) وهي: "تناسب مقدار العائد وتكاليف المشاريع والبرنامج التطويرية من وجهة نظر المعلمين" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.76 من 4).
3- جاءت العبارة رقم (17) وهي: "إشراك الطلبة في تقييم جودة المشاريع والبرامج التطويرية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها في كثير من الأحيان بمتوسط (2.73 من 4).
4- جاءت العبارة رقم (18) وهي: "ملاحظة أن المشاريع والبرامج التطويرية تتشابه أو تتقارب في أهدافها ويمكن الاستغناء عن بعضها" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.73 من 4).

وعليه ومن خلال هذه النتائج يتبين وجود أثر للمشاريع والبرامج التطويرية عند تنفيذها بنظام التعليم في عمان.

التوصيات والمقترحات:

1. ضرورة الاستفادة من تجربة عمان في تطبيقها لبرامج مكتب التربية العربي لدول الخليج حيث تضمن تطبيقها لبرنامجي المهارات الحياتية والقرية المتعلمة.
2. ضرورة التركيز على معايير واضحة كمحكمات لتقييم البرامج المشاريع التربوية.
3. أهمية إصدار دليل للبرامج والمشاريع التطويرية لكل دولة من دول الخليج العربي.
4. توسيع عملية تبادل الخبرات والتجارب بين دول مجلس التعاون الخليجي.
5. ضرورة إجراء التقويم المستمر للبرامج والمشاريع من أجل التطوير والتحسين.
6. ضرورة توفير الإمكانيات المعنوية والمادية التي من شأنها أن تعمل على تطوير البرامج المشاريع التربوية.
7. إجراء دراسات علمية لواقع تطبيق البرامج التعليمية الحديثة في المملكة.
8. إجراء دراسات علمية لتطبيق تبادل استراتيجيات التعليم بين دول الخليج.
9. إجراء دراسات علمية لمعوقات تطوير العملية التعليمية في دول الخليج العربي.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل، محمد (2014). إدارة الجودة الشاملة في التعليم. الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
2. آل البيت، سليمان (د.ت). الرضا الوظيفي لمعلمي التعليم الأساسي في ولاية صلالة بسلطنة عُمان من منظور نظرية هرزبيرج.
3. البسيوني، رضا إسماعيل (2008). إدارة الإنتاج 1 مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. بوابة سلطنة عمان التعليمية http: //www.mohe.gov.om
5. جامعة السلطان قابوس http: //www.squ.edu.om/Default.aspx?alias=www.squ.edu.om/arabic.
6. جرادة، عز الدين (2004). "مصطلحا الجودة والإتقان في العربية مع الفرق بينهما الجودة في التعليم العالي". مجلة علمية دورية تعالج قضايا التعليم العالي وآفاقه المستقبلية تصدر عن وحدة الجودة في الجامعة الإسلامية غزة.
7. الحلاج، أحمد (د.ت). العوامل المؤثرة في النظام التعليمي ترتيب، (منتديات النخبة) http: //www.zmzm.net/vb/showthread.php?t=49463
8. رضا، جواد (1990). الإصلاح الجامعي في الخليج، ط، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
9. شبلاق، وائل (2006). دور برنامج التطوير المدرسي في تنمية مهارات التخطيط لدى مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة.
10. الصالح، بدر (2007). المنظور الشامل للإصلاح المدرسي: إطار مقترح للإصلاح المدرسي في القرن الحادي والعشرين.
11. ضحاوي، محمد (2008). التربية المقارنة ونظم التعليم. القاهرة دار الفكر، الطبعة الثالثة، 2008م

12. الظفيري، صلاح (2011). درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي وزارة التربية في دولة الكويت من وجهة نظر الاداريين.
13. عزب، محمد علي (2005). رؤية تحليلية بأهم ملامح المدرسة الفعالة وإمكانية الإفادة منها في واقعنا المعاصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق العدد (49) صفحة (59).
14. عمان 2003ـ 2004، وزارة الإعلام، مسقط 2003م، موقع وزارة التربية العمانية
15. عيسان، صالحة (2002). واقع التعليم الثانوي بسلطنة عمان وسبل تطويره وفق بعض النماذج المستخدمة في الدول النامية، مجلة التربية، العدد (26)، الجزء (3)، ص 189- 252، جامعة عين شمس، مكتبة الزهراء الشرق، مصر
16. غرفة تجارة وصناعة عمان (2005). الاستثمار في البحث العلمي: الملامح والمقومات والواقع العماني، أغسطس 2005م
17. هندي، إبراهيم وآخرون (1977) المعجم الوسيط. ط2، ص 78- 92، مطبعة دار المعارف، مصر.

Executors Satisfaction Regarding Educational Process Developmental Projects and Programs in Oman from Teacher's perspective and How the Saudi Education Utilized the Omani Experience: Dhofar District Model

Abstract: The current study aimed to investigate the educational system in Oman at its various stages, also, recognize executor's satisfaction regarding educational process developmental projects and programs in Oman from teacher's perspective and how the Saudi education utilized the Omani experience. The researcher used the descriptive analytical methodology, and he implemented questionnaire. The number of sample members was (33) teachers in Dhofar Governorate of Oman. The results indicated that the majority of the sample strongly approve on the effectiveness of projects and programs in terms of planning, as their approval degree on the technical terms was a homogenous with their approval on the effectiveness of projects and programs in terms of planning, the results also indicated that the sample members agreed on the effectiveness of one of the educational projects and programs in the educational system in terms of educational aspects. The study recommended the use of Oman's experience in implementing the programs in the gulf countries, which included the implementation of the programs of life skills and the educated village, and the importance of issuing a guide to developmental programs and projects for each of the Arab gulf countries, in addition to expanding the exchange of experiences among gulf countries.

Keyword: education, programs, educational projects.